

الاستدامة المالية بالجزائر: دراسة تحليلية استشرافية للقانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية

**Financial Sustainability in Algeria: A prospective analytical of Organic Law 18-15 relating to financial laws**

ط.د زارع صبرينة\*، محبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية، جامعة البليدة 2 علي لونيبي، [es.zaraa@univ-blida2.dz](mailto:es.zaraa@univ-blida2.dz)،  
أ.م.ك.كار مليكة، محبر البحث حول الابداع، جامعة البليدة -2- علي لونيبي (الجزائر)، [malikaafroune@hotmail.com](mailto:malikaafroune@hotmail.com)

تاريخ النشر 30 جوان 2024

تاريخ القبول: 2024/05/ 19

تاريخ الاستلام: 2024/03/ 23

**ملخص:**

تهدف هذه الدراسة لإبراز أهمية القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية بمثابته الدستور المالي بالجزائر في تحقيق الاستدامة المالية بها، فهو يهدف إلى معالجة الاختلالات المالية بالجزائر وتحديث إطار تسيير ماليتها العمومية ومسار إتخاذ القرار المالي، بشكل يسمح بترقية التخصيص الاستراتيجي للموارد المالية، وتعزيز نجاعة النفقات العامة ورفع كفاءتها، وذلك من خلال ترقية وتحسين آليات التخطيط الميزاني والمالي وتجسيد حكمة المالية العمومية وتعزيز شفافتها. وقد أوصت الدراسة بأهمية السهر على التطبيق السليم لأحكام القانون العضوي 18-15 وبضرورة حوكمة الإنفاق العام وتفعيل عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص لضمان تحقيق الاستدامة المالية.

الكلمات المفتاحية: استدامة مالية؛ عجز الميزانية، الحكامة، الشفافية.

تصنيف JEL : H62, G34.

**Abstract:**

This study aims to highlight the importance of the Organic Law 18-15 related to financial laws as the financial constitution in Algeria in achieving financial sustainability. It aims to address fiscal imbalances in Algeria, modernize of the public finances management framework and the financial decision-making process, in a way that allows for the promotion of strategic allocation of financial resources, and enhancing the effectiveness of public expenditures and increasing their efficiency. This is achieved through promoting and improving budget and financial planning mechanisms, embodying the public finances governance and enhancing its transparency. The study recommended the importance of ensuring the sound application of the provisions of the Organic Law 18-15 and the necessity of governing public spending and activating partnership contracts between the public and private sectors to ensure the achievement of financial sustainability.

**Keywords:** Financial sustainability; Budget deficit; governance; transparency.**Jel Classification Codes:** H62, G34.

\* ط.د زارع صبرينة

## 1. مقدمة:

تعتبر الموازنة العامة الأداة الأساسية لتنفيذ برنامج عمل الحكومة وتطبيق سياستها العمومية، لذلك تعمل مختلف الحكومات على تركيز جهودها على ضمان استمرارية تعبئة مواردها المالية وتحقيق استدامة مالية وتغطية دائمة لنفقاتها العامة. ونظرا لتبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات، فقد كشفت أزمة إهتزاز أسعار البترول سنة 2014 عن هشاشة الاقتصاد الوطني وكثرة مواطن الضعف بالمالية العمومية، لاسيما مع تراكم عجوزات الموازنة العامة لعدة سنوات متتالية خاصة مع استمرار الجزائر في سياسة التوسع في الإنفاق العام، وهو ما دفع بالسلطات للقيام بتدابير مستعجلة لترشيد النفقات العامة وزيادة حصيلة الجباية العادية من خلال تحفيز النمو الاقتصادي خارج المحروقات، وأيضا الإسراع بإحداث تغييرات عميقة لإصلاح إطار تسيير المالية العمومية والعمل على تجسيد الحكامة وتعزيز الشفافية المالية بهدف تحقيق تخصيص أمثل للموارد المالية المتاحة وتحقيق نجاعتها والحفاظ عليها من الإسراف والتبذير، وبذلك تمت سنة 2018 المصادقة على الإطار القانوني لهذا الإصلاح. بموجب القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية والذي بموجبه تم تبني الإتجاهات والآليات الحديثة لعصرنة النظام الميزانياتي بالجزائر.

وفي هذا السياق، فإن هذه الدراسة تحاول الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية:

**ما هي آفاق تحقيق الاستدامة المالية بالجزائر على ضوء مستجدات القانون العضوي 18/15 المتعلق بقوانين المالية؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية تم طرح التساؤلات التالية إلى:

- ما هي تحديات تحقيق الاستدامة المالية بالجزائر؟
  - ماهي دوافع الإصلاح الميزانياتي بالجزائر؟
  - ماهي أهم الآليات المستحدثة بموجب القانون العضوي 18-15؟ وما مدى مساهمتها في تحقيق الاستدامة المالية بالجزائر؟
- أهداف الدراسة:** تهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- التعرف على أهم الجوانب النظرية للاستدامة المالية، وماهي متطلبات تحقيقها؛
- تشخيص الوضع المالي بالجزائر للوقوف على تحديات تحقيق الاستدامة المالية بها؛
- دراسة مستجدات القانون العضوي 18-15 الرامية لعصرنة تسيير المالية العمومية بالجزائر. بما يضمن نجاعة النفقات العمومية وترشيها العام بشكل يسمح بتحقيق الاستدامة المالية.

**منهج الدراسة:**

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، من خلال عرض الإطار النظري للاستدامة المالية، ودراسة أساليب تمويل عجوزات الميزانية العامة بالجزائر للوقوف على واقع الاستدامة المالية بها وتحديات تحقيقها، وكذا القيام بقراءة تحليلية للقانون العضوي 18-15 للتعريف بأهم الآليات المستحدثة بموجب أحكامه، ودراسة مدى مساهمتها ونجاعتها في تحقيق الاستدامة المالية بالجزائر.

**أهمية الدراسة:**

تشكل المالية العمومية الأداة المثلى لدعم النمو الاقتصادي والتحكم في التضخم وإعادة توزيع المداحيل وبالتالي تحقيق التوازن الاقتصادي، وذلك من خلال وضع برامج إنفاق لتحقيق الأهداف المسطرة، وعليه فإن البحث على تحقيق استدامة الدولة للوفاء بالتزاماتها المستقبلية، دون اللجوء للمديونية بشكل مفرط، أصبح ضرورة ملحة تليها دوافع وطنية واخرى خارجية، حيث شكل صدور القانون العضوي 18-15 خطوة جديدة نحو تسيير أمثل وفعال للمال العام.

## 2. الإطار النظري للاستدامة المالية

لم تعد مخاوف تحقيق الاستدامة المالية تنحصر لدى الدول ذات الاقتصادات النامية والناشئة، التي تعاني من أسواق مالية هشة وديون متزايدة، بل أصبحت هاجسا يورق الدول المتقدمة مؤخرًا، ويرجع ذلك لارتفاع نسبة الشيكوخوخة المتوقعة في هذه الدول وما ينجر عنها من زيادات في الإنفاق الحكومي المحتملة على المعاشات التقاعدية والرعاية الصحية.

## 1.2 مفهوم الاستدامة المالية وأبعادها:

لقد تعددت التعاريف التي قدمت للاستدامة المالية، باختلاف وجهات نظر الباحثين وكذا الزوايا التي ينظر إليها منها، إذ نجد أن **Schick** يرى بأن الاستدامة بمفهومها الواسع تركز على ضرورة عدم تسبب السياسات المالية الحالية في ضرر مستقبلي يمس بالأجيال القادمة، وهذا ما يفرض على الحكومات رهانات تحقيق التوازن بين احتياجات الحاضر واحتياجات المستقبل. كما قام بتحديد أربعة أبعاد للاستدامة المالية، تمثلت فيما يلي: الملاءة المالية للحكومة، استمرار النمو الاقتصادي، استقرار الضرائب، والعدالة بين الأجيال" (Schick, 2005, p. 110).

كما ذهب البعض إلى الاستعانة بنسب الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي للإستدلال على الاستدامة المالية، حيث تعتمد منهجية صندوق النقد الدولي في تقييم الاستدامة المالية على بعدين رئيسيين: مؤشرات الديون والعجز العام، والإسقاطات المالية متوسطة الأجل" (FMI, 2002, p. 12). ووفقًا لميثاق الاستقرار والنمو واتفاقية الإتحاد الأوروبي (معاهدة ماسترخت) فإن تحقيق استدامة مالية مرتبط بسقف عجز الميزانية يقل عن 3% من الناتج المحلي الإجمالي وأن تنحصر نسبة الدين العام في حدود 60% من الناتج المحلي الإجمالي.

بينما دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تهتم في تقييماتها للاستدامة المالية على المدى الطويل (30 إلى 50 سنة) وتعتمد في مساعيها لتحقيق الاستدامة المالية على استراتيجيتين أساسيتين وهما القواعد المالية لإعداد الموازنات العامة والتوقعات المالية، الخاصة بتقييم العواقب المحتملة لاستمرار سياسة الإنفاق الحالية مع تأثير التغير الديمغرافي وعوامل أخرى (OCDE, 2009, p. 86).

وقد تناول كل من **Sturm, Guetner et Alegre** إشكالية الاستدامة المالية للبلدان المصدرة للنفط، حيث اعتبروا الاستدامة المالية بأنها ضمان إمكانية توفير نفس المستوى من الخدمات العامة أو مستوى الإنفاق في فترة ما بعد النفط كما هو الحال في فترة النفط دون اللجوء إلى إحداث عجز لتمويل الإنفاق العام. كما قاموا بالتمييز بين الاستدامة المالية والمساواة بين الأجيال، لأنه يمكن للاستدامة المالية أن تتحقق في حال استبدال عائدات النفط بإيرادات ضريبية، ولكن ليس بالضرورة أن ذلك يضمن العدالة بين الأجيال، وقد أوصت هذه الدراسة بضرورة استخدام عائدات النفط في تغطية النفقات الرأسمالية وكذا لتوفيرها لتجميع الأصول المالية ((Sturm, Guetner, & Alegre, 2009, pp. 17-18).

مما سبق، يمكن أن نعرف الاستدامة المالية بأنها الوضعية التي يمكن فيها للدولة الإستمرار في الوفاء بالتزاماتها المالية وتنفيذ برامجها الإنفاقية وسياساتها التنموية، دون اللجوء للاستدانة بشكل مفرط أو المساس بحقوق الأجيال القادمة. كما أن تحليل وتقييم الاستدامة المالية بشكل دوري يمكن الحكومات من:

- تقييم المخاطر الميزانية وإتخاذ الإجراءات اللازمة لتجنبها أو تخفيف ضررها؛
- ضمان استمرارية الإنفاق العام من خلال الحرص على التحكم في العجز الموازي وتحفيز البحث عن موارد مالية مستدامة؛
- تقييم الأداء المالي للحكومة وتعزيز فعالية التخطيط والتنبؤ المالي.

**2.2 متطلبات تحقيق الاستدامة المالية:**

- يعتبر الحصول على الإيرادات العامة لتنفيذ السياسات العمومية أكبر التحديات التي تواجه الحكومات في سبيل ضمان مواصلة تقديم خدماتها للمواطنين بالجوودة المطلوبة، إذ يتطلب تحقيق الاستدامة المالية إتخاذ حملة من الإجراءات، نذكر منها:
- إصلاح إطار تسيير المالية العمومية وتجسيد الانضباط المالي، بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة من خلال تعزيز مسار اتخاذ القرارات ورسم السياسات المالية والتوجهات الرئيسية للدولة؛
  - حوكمة الإنفاق العمومي وترشيده بغية القضاء على الإسراف والتبذير (الحسني و سالم، 2020، صفحة 34)، مع البحث عن مصادر جديدة لتمويل موازنة الدولة، كالتوجه نحو الخصوصية، تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وكذا تفعيل دور الأسواق المالية؛
  - عصرنه نظام المعلومات المحاسبية للقطاع العام وتطبيق محاسبة على أساس الاستحقاق تمكن من إعطاء صورة صادقة وموثوقة عن المركز المالي والوضع المالي للدولة، بما يعزز التنبؤ بالمخاطر قبل حدوثها وأيضاً تحليل ودراسة استدامة مالية الدولة؛
  - تفادي اللجوء للمديونية لما لها من تبعات مالية في المستقبل تثقل كاهل الخزينة العمومية؛
  - إن استمرار التقلبات الحادة في أسعار النفط الخام يفرض على الحكومات اللجوء لتصميم أطر مالية جديدة تعتمد على المصادر المالية الوقائية في امتصاص وتخفيف حدة تذبذب أسعار النفط بغية تفادي الوقوع في أزمات اقتصادية مالية جديدة والحفاظ على استمرارية الإنفاق الحكومي (الراوي، 2019، صفحة 5)؛
  - إصلاح النظام الضريبي وحوكمته بما يضمن كفاءة الإدارة الضريبية وزيادة التحصيل الضريبي، لاسيما من خلال إرساء الشفافية الضريبية، تبسيط القواعد والنصوص الضريبية، تفعيل الرقابة الجبائية في سبيل مكافحة التهرب الضريبي، ترشيد النفقات الجبائية وكذا إتباع سياسات تنمية استراتيجية تركز على زيادة إيرادات الجبائية العادية.

**3. تشخيص المالية العمومية بالجزائر ورهانات تحقيق استدامة المالية العمومية**

تعتمد الجزائر في تعبئة مواردها المالية على العائدات النفطية بشكل أساسي، وهو ما أدى إلى تعدد مواطن الضعف بماليتها العامة وكثرة تعرضها للإختلالات المالية والميزانياتية، خاصة مع تقادم إطارها القانوني (القانون 84-17 المؤرخ في 14/07/1984) وقصوره في تعزيز إدارة المالية وضمان استدامتها على المدى المتوسط والبعيد، حيث تمحورت جهود الحكومة حول الإسراع بإجراء إصلاحات عميقة في المالية العمومية وفق الإتجاهات العالمية الحديثة، تم تبنيها بموجب القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية.

**1.3 دوافع عصرنه نظام تسيير المالية العمومية بالجزائر**

- يتسم النظام الميزانياتي الخاضع للقانون 84-17 المؤرخ في 14/07/1984 المتعلق بقوانين المالية بعدة نقائص، نذكر منها:
- تقادم الإطار القانوني المنظم لتسيير المالية العمومية (القانون 84-17) وعدم قدرته على مسايرة التطورات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد؛
  - اعتماد مقارنة التسيير القائم على الوسائل دون البحث عن نجاعة النفقة في تحقيق الهدف المسطر منها، وكذا عدم تطبيقه لمناهج وآليات تسمح بالتخصيص الأمثل للموارد المالية كموازنة البرامج والأداء والإطار الميزانياتي المتعدد السنوات؛
  - نظام معلومات محاسبي يركز على محاسبة على أساس الصندوق، تفتقر لآليات القياس والإعتراف بموجودات الدولة، استثماراتها وعملياتها المالية وفق المعايير والممارسات المحاسبية المتعارف عليها، فهو بذلك غير قادر على توفير قوائم مالية تقدم صورة صادقة وموثوقة عن الذمة المالية للدولة؛

- هيمنة السلطة التنفيذية على الاختصاص المالي بحكم احتكارها لمهمة اعداد وتنفيذ قانون المالية (أكحل، 2022، صفحة 707)، وتكثفي الهيئة التشريعية بالمناقشة الشكلية والحدودة الزمن والتصويت على قانون المالية؛
- ضعف مؤشرات الحكامة المالية وغياب شفافية الموازنة العامة، حيث أن مختلف تقارير مسح الموازنة المفتوحة للسنوات 2017، 2019 و2021، تشير إلى ضعف الافصاح الحكومي وعدم إتاحة بيانات الموازنة العامة للجمهور وغياب مشاركته في صياغة السياسات العمومية للدولة ([www.internationalbudget.org](http://www.internationalbudget.org))؛
- عدم فعالية الرقابة المالية رغم تعدد أشكالها وأصنافها، فهي غالباً ما تنصب على رقابة شرعية النفقة ومطابقتها للقوانين والتنظيمات السارية المفعول دون التطرق لملائمتها وفعاليتها في تحقيق الأهداف المرجوة (كشاوي، 2022، صفحة 434)، كما أن تأخير إعداد قانون ضبط الميزانية لما بعد ثلاث سنوات من السنة المالية المعنية، لا يسمح بمساءلة المسؤولين عن أدائهم في الوقت المناسب؛
- هيكلية إزدواجية الميزانية تفصل بين نفقات التسيير ونفقات التجهيز، مع عدم وجود إنسجام بينهما، فهي تعتمد مدونة نفقات تسيير تقسم حسب الوزارات ونفقات تجهيز تقسم حسب القطاعات (كشاوي، 2022، صفحة 433)؛
- غياب آليات ومؤشرات لقياس أداء الحكومة أو تحليل استدامة مآلتها العمومية؛

### 2.3 تحليل سياسة تمويل عجز الميزانية بالجزائر:

لطالما شكلت عائدات الجباية البترولية العامل الأساسي والجوهرى في تحديد اتجاهات المالية العمومية بالجزائر، والتي غالباً ما تسجل عجزاً بالميزانية، خاصة مع توجهات الحكومة في السنوات الأخيرة نحو تعزيز ديناميكية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لاسيما بعد إنتعاش قطاع المحروقات، من خلال مباشرة إنجاز المشاريع التنموية المحمودة سابقاً وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين وتعزيز قدراتهم الشرائية (دعم أسعار المنتجات الغذائية الأساسية، مراجعة الشبكة الاستدلالية للأحور، ترقية التشغيل برفع التجميد على التوظيف والترقية على أساس الامتحانات، ...).

حيث أنه من خلال دراسة مؤشرات المالية العمومية للفترة الممتدة من سنة 2014 إلى غاية 2022 (جدول رقم 01)، سنحاول تسليط الضوء على جهود ومسااعي الحكومة في تغطية وتمويل هاته العجزات المسجلة.

شهدت أسعار النفط في السنوات الأخيرة تقلبات كبيرة، لاسيما بعد الإهيار الحاد الذي عرفه النصف الثاني من سنة 2014، حيث إنتقل سعر البرميل من 110 دولار للبرميل في منتصف 2014 إلى أقل من 40 دولار في نهاية سنة 2015، وهو ما أدى إلى تراكم عجزات متتالية بالمالية العمومية للدولة لتبلغ ذروتها سنة 2015، مسجلة عجز ميزانية بقيمة 2 553.20 مليار دينار، أي ما يعادل 15.4% من إجمالي الناتج الداخلي (بنك الجزائر، 2015، صفحة 77).

كما أدى انتعاش أسعار النفط سنة 2018، حيث تجاوزت أسعار البرميل الواحد 70 دولار أمريكي، ليلعب بذلك ذروة لم يسجلها منذ نوفمبر 2014، إلى تقليص كل من عجز الميزانية إلى 974.90 مليار دينار (4.8% من إجمالي الناتج الداخلي)، والرصيد الإجمالي للتحزينة إلى 1 515.10 مليار دينار. حيث أنه على الرغم من مساهمة الأرباح الاستثنائية المدفوعة من قبل بنك الجزائر لصالح الخزينة العمومية في رفع الإيرادات العادية لميزانيات الدولة للسنوات 2016 بقيمة 619 مليار دينار، و920 مليار دينار في 2017، و1000 مليار دينار سنة 2018، إلا أن العجزات المسجلة خلال هذه الفترة بقيت مرتفعة (بنك الجزائر، 2018، صفحة 04).

إن عجز الميزانية العامة لسنة 2020 يمكن تبريره بتداعيات الأزمة الصحية لجائحة كورونا Covid-19 التي شهدتها العالم وكذا الأسعار المنخفضة للبترول، حيث كان للنفقات على المواد والإمدادات وكذا الفوائد على الدين العمومي دور بالغ الأهمية في

هذا العجز (حققنا على الترتيب نسبة 49.4% و 50.7% عن سنة 2019). في حين تقلص هذا العجز إلى أدنى مستوياته سنتي 2021 و 2022 (838,60 مليار دينار و 192.70 مليار دينار على التوالي) بسبب التحسن الكبير في الوضع الصحي العالمي وتعزيز الطلب العالمي على المواد الطاقوية (خاصة بعد أزمة التراجع الروسي الأوكراني، انتعاش حركة التجارة الخارجية وسلاسل الإمداد،...) وهو ما أدى إلى إرتفاع أسعار المنتجات الطاقوية سنة 2022، حيث بلغ متوسط سعر النفط "صحاري بلاند" 103.8 دولار للبرميل، أما عن أسعار الغاز فقد بلغت 14.7 دولار/مليون وحدة حرارية (وزارة المالية الجزائرية، 2023، صفحة 15) وإرتفاع أسعار المواد الأولية بصفة عامة.

وفي سبيل ضمان استمرارية تنفيذ النفقات العامة للدولة وتمويل هذه العجوزات المسجلة، قامت الحكومة باتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات، تمثلت فيما يلي:

- ترشيد الإنفاق الحكومي من خلال تجميد بعض المشاريع الاستثمارية بغية تقليص النفقات غير المتكررة، رفع سن الإحالة على التقاعد إلى 60 سنة، مع تجميد التوظيف في بعض القطاعات (قرود و كزيز، 2018، صفحة 205)،
- تم تمويل عجوزات الميزانية لسنتي 2014 و 2015 بالكامل من مدخرات الخزينة العمومية لدى بنك الجزائر المودعة بصندوق ضبط الإيرادات (تم إنشائه بموجب المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000)؛
- تم إستزاف رصيد صندوق ضبط الإيرادات لتغطية ما قيمته 1 387.90 مليار دينار من عجز سنة 2016، ولتمويل الفارق لجأت الخزينة العمومية لمصادر تمويل خارجية، من بينها القرض الوطني؛
- أما فيما يتعلق بالعجز الميزاني لسنتي 2017 و 2018 فقد قامت الخزينة بإصدار أذونات الخزينة لصالح البنك المركزي في إطار ما يسمى بسياسة الإصدار النقدي، بموجب المادة 45 مكرر من قانون النقد والقرض رقم 17-10 المؤرخ في 2017/10/11، والذي أتاح للبنك المركزي إمكانية شراء سندات الخزينة مباشرة من السوق الأولية، بدل السوق الثانوية لقيم الخزينة ومن المصارف والبنوك التجارية وذلك لمدة خمس سنوات ابتداء من 2017 (عصماني، 2020-2021، صفحة 111)؛
- ولتغطية عجز سنتي 2021 و 2022 تم اللجوء إلى التمويل غير البنكي وأيضاً التمويل البنكي عن طريق إصدار سندات الخزينة لصالح كل من البنوك العامة، وبنك الجزائر (كاستثمارات مالية) عملاً بأحكام المادة 53 من الامر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، كما تم الاقتطاع من صندوق ضبط الإيرادات، بعد تمويله بفائض عائدات الجباية البترولية؛
- وفي سبيل زيادة حصيلة الجباية العادية، قامت الحكومة برفع معدلات بعض الضرائب والرسوم، كالرسوم الجمركية (60%)، كما تم فرض رسوم جديدة كرسوم الفعالية الطاقوية بمعدلات تصل حتى 35% (المادة 70 من ق م 2017)، رسم إضافي مؤقت تحدد نسبه بين 30% و 200% (المادة 2 من قانون المالية التكميلي 2018).

### 3.3 تحديات تحقيق استدامة المالية العمومية بالجزائر:

إضافة لنقائص النظام الميزانياتي الخاضع للقانون 84-17 المبينة سابقاً، فإن تحقيق استدامة مالية بالجزائر تعترضه عدة تحديات وعوائق، منها:

- تحقيق السياسة المالية لعجز مالي لأكثر من (14) أربعة عشرة سنة على التوالي، بسبب تبني الجزائر لسياسة إنفاقية توسعية وتعهد إحداث عدم توازن في الموازنة العامة في سبيل تحفيز النمو الاقتصادي والاجتماعي؛
- تبعية الخزينة العمومية للبنك المركزي نتيجة اللجوء للاقتراض البنكي وإصدار النقود (تمويل غير تقليدي) لتمويل عجز الخزينة، لاسيما بعد إستزاف مدخرات صندوق ضبط الإيرادات، وإتقال كاهل الخزينة بسبب تراكم فوائد الدين العمومي؛

- هشاشة الإقتصاد الجزائري وسرعة إستجابته لتغيرات أسعار البترول، إذ يعتبر المورد النفطي المصدر الرئيسي لتنفيذ سياستها المالية وغطية نفقاتها العامة؛

- وجود خلل هيكلي في جانب النفقات العامة للميزانية العامة، ناتج عن ارتفاع فاتورة النفقات الجارية (الأجور والمعاشات، الفوائد على الديون والقروض) على حساب نفقات التجهيز؛

- إنتهاج الجزائر لسياسة دعم حكومي موسعة، التي تركز على شكلين أساسيين من الدعم (بن قيدة و بوزكري ، 2021، صفحة 22)، يتمثل الشكل الأول في الإعانات الحكومية الصريحة التي تتضمنها بنود الموازنة ولها تكلفتها المباشرة، أما الشكل الثاني فهو عبارة عن دعم ضمني، لا يظهر في بنود الموازنة العامة.

- تعدد وتنوع الحسابات الخاصة في الجزائر التي يتم تمويلها من الموازنة العامة للدولة، حيث تكفي قوانين المالية بالإشارة لأساسها القانوني دون ذكر أي تفصيل لمواردها ونفقاتها، فهي بذلك لا تخضع لرقابة مالية صارمة ودقيقة من البرلمان أو من مجلس المحاسبة (حساني و كافي، 2021، صفحة 110).

- ضعف حصيلة الجباية العادية ويعود ذلك لعدة أسباب، من بينها: عدم استقرار النظام الضريبي وعدم فاعلية التحصيل الضريبي، ارتفاع وتفاقم ظاهرة التهرب الجبائي في الجزائر، كما أن سياسات تحفيز الاستثمار في الجزائر تعتمد بشكل كبير على الإنفاق الجبائي في شكل إمتيازات جبائية وجمركية، والتي تشكل في كثير من الأحيان منافذ قانونية للتهرب من دفع الضريبة.

#### 4. القانون العضوي 18-15 كركيزة استراتيجية لتحقيق الاستدامة المالية بالجزائر

شكل صدور القانون العضوي 18-15 تنويجا لمساعي وجهود الإصلاح الميزانياتي التي شرعت فيها الجزائر منذ سنة 2001، وهو من القوانين العضوية استنادا لأحكام المادة 141 من الدستور الجزائري، فهو يهدف إلى عصرنه إطار تسيير المالية العمومية وتعزيز فعاليتها وتجسيد حكومتها، وتحسين مسار إتخاذ القرار المالي.

بالرجوع لأحكام القانون العضوي 18-15 نجد أن المشرع الجزائري لم يستعمل صراحة مصطلح الاستدامة المالية، لكنه ومن خلال أحكام المادة 05 أكد على وجوب إعتداد التغطية المالية الدائمة كهدف أساسي لإعداد الموازنة العامة للدولة والمصادقة عليها وتنفيذها، كما تضمنت محاوره الكثير من الآليات والإتجاهات الحديثة التي سيكون لها دور فعال في تحقيق الاستدامة المالية.

#### 1.4. تحسين وترقية آليات التنبؤ والتخطيط الميزاني والمالي

إن اعتماد آليات فعالة في تسيير المال من شأنه أن يدعم الاستخدام الأمثل للمال العام، ويحقق الانضباط المالي المرغوب، وكذا زيادة مردودية الإنفاق الحكومي وتحسين فعاليته. ومن بين هذه الآليات نجد:

- توجيه التسيير العمومي نحو النتائج من خلال اعتماد موازنة البرامج والأداء، انطلاقا من أهداف واضحة ومحددة مسبقا، قابلة للقياس والتقييم ليتم ربطها بمؤشرات الأداء (المادة 02 من القانون العضوي 18-15)؛

- اعتماد مقارنة تسيير تركز على منح مرونة وليونة أكبر للمسيرين مقابل تفعيل المسائلة وتعزيز رقابة أدائهم، عبر إلزامهم بتقديم مجموعة من التقارير عن الأداء، تمثلت في تقرير الأولويات والتخطيط (المادة 75) وتقرير وزاري للمردودية (المادة 87)، الذي يتم إرفاقه بقانون تسوية الميزانية، يتضمن التوضيحات الكافية حول ظروف تنفيذ البرامج المسجلة في الميزانية والنتائج المحققة، وكذا التفسيرات اللازمة المتعلقة بالفوارق المعينة بين ما تم تسطيره من أهداف وما تم تحقيقه من نتائج؛

- في سبيل ضمان تخصيص أمثل للموارد المتاحة خاصة تلك المتأتية من الجباية البترولية فإن المادة 03 من القانون العضوي 18-15 تنص على أن أهمية توجيه الإيرادات العادية خارج المحروقات لتغطية نفقات التسيير، في حين يتم تسخير عائدات النفط لتنفيذ النفقات الاستثمارية؛

- تم حصر الحسابات الخاصة للخزينة في ستة فئات، تكون موضوع برامج عمل تعد من طرف المسؤولين المعنيين، يتم مسبقا تحديد أهدافها الواضحة وآجال تحقيقها وذلك بهدف عقلنة وتعزيز رقابتها؛

- خلق وتنوع مصادر تمويل النفقات العامة، وذلك من خلال المادة 37 من القانون العضوي 18-15 نجد أنه بهدف توفير تمويل كلي أو جزئي لعمليات الاستثمار العمومي، فإن المشرع الجزائري أتاح إمكانية اللجوء للتعاقد أو الشراكة مع شخص معنوي خاضع للقانون العام أو الخاص. إذ تعد هذه العقود من أهم الأدوات الحديثة التي تسمح بتخفيف العبء على موازنة الدولة مع ضمان استمرارية الإنفاق العام. وهناك عدة أنواع من عقود الشراكة، نذكر منها: عقد البناء والتشغيل والتملك ونقل الملكية **BOOT**، عقد التصميم والبناء والتمويل والتشغيل **DBFO**، عقود الإيجار. كما أن صدور المرسوم الرئاسي 15-247 المؤرخ في 2015/09/16 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام شكل خطوة استراتيجية لتفويض تسيير المرافق العمومية بالجزائر وفق عقود شراكة بين القطاعين العام والخاص.

كما أنه وفي سبيل ضمان تمويل الخزينة تضمنت المادة 21 إمكانية لجوء الدولة للإقتراض ومنح الضمانات، مع ضرورة مراعاة التوازنات الميزانية والمالية والاقتصادية وكذا الدين العام، حيث تأخذ عمليات اقتراض الدولة عدة أشكال: قروض وتسبيقات، وإصدار سندات ذات المدى القصير والمتوسط والطويل، بما في ذلك الشكل الإجباري لتغطية كل أعباء الخزينة (المادة 60).

- اعتماد **التأطير الميزانياتي المتوسط المدى** (المادة 05 من القانون العضوي 18-15)، والمتمثل في أداة برمجة لمدة ثلاث سنوات في وثيقة واحدة، تدرج فيها تقديرات الإيرادات والنفقات والرصيد الناتج عنها وكذا مديونية الدولة لسنة التقدير والسنتين الموالتين (المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 20-335 المؤرخ في 2020/11/22، الذي يحدد كفاءات تصميم وإعداد الإطار الميزانياتي المتوسط المدى).

حيث يهدف هذا الإطار إلى تحقيق الاستدامة المالية، أي ضمان تغطية مالية دائمة تركز على تخصيص أمثل للموارد المتاحة حسب أولويات الإنفاق التي تخدم المصلحة العامة، وكذا محاربة التبذير والإسراف من خلال تعزيز التقدير الميزانياتي وترشيد النفقات العامة، ولاسيما تحقيق الانضباط المالي والميزانياتي عبر تحديد تسقيفات الإعتمادات المالية، على أن يتم إلحاق هذه البرمجة بالمذكرة التوجيهية لتحضير قانون المالية (بوعيشاوي و غزالي عماد، 2021، صفحة 383). كما تضمنت أحكام المرسوم التنفيذي 20-335 إنشاء لجنة عليا لتقييم المخاطر والتحذير تختص بكل الجوانب المتعلقة بالاقتصاد الكلي والدين العمومي، مالية الجماعات المحلية، على الخصوص بتقييم المخاطر الميزانياتية المحتملة، ودراسة آليات التحكم فيها (المادة 02 من القرار المؤرخ في 08/06/2021 الذي يحدد مهام اللجنة العليا لتقييم المخاطر الميزانياتية والتحذير وتنظيمها).

كما أن تدعيم عملية اصلاح النظام الميزانياتي بنظام معلومات مدمج للتسيير الميزاني **SIGB**، سيسمح بمتابعة عمليات تنفيذ الموازنة العامة بصورة مستمرة دقيقة، وكذا الحصول على الوضع المالي بشكل سريع ودقيق في الوقت المناسب.

## 2.4. تجسيد حكامه المالية العمومية

تضمن القانون العضوي 18-15 مجموعة من التدابير التي من شأنها تجسيد مبادئ الحكامة المالية، التي نستعرضها فيما يلي:



- **تكريس مبادئ المالية العمومية الحديثة:** في سبيل زيادة فاعلية الموازنة العامة وتحسين أدائها المالي، جاء القانون العضوي 18-15 لتكريس مبادئ المالية الحديثة، على غرار المبادئ والقواعد التقليدية لإعداد الميزانية المتضمنة في القانون 84-17، والتي نذكر منها:
  - **مبدأ وحدة الميزانية:** لتعزيز سهولة قراءة ووضوح الموازنة العامة تم تبني ميزانية البرامج والأداء وإعادة هيكلة الميزانية العامة، حيث تم دمج نفقات التسيير ونفقات الاستثمار في ميزانية واحدة يتم فيها تحديد ما يتطلبه البرنامج من إعتمادات مالية؛
  - **مبدأ الصدق المالي:** وهو قاعدة حديثة تنفرد عن مبادئ الحكامة المالية، تتضمن ترجمة لمعاني الشفافية والنزاهة والوضوح (مودن والادريسي، 2020، صفحة 380)، وقد كرس القانون 18-15 هذا المبدأ من خلال مادته رقم 60، التي تنص على وجوب إنتظام حسابات الدولة وصادقها وأن تعكس بصفة مخلصه ثروتها ووضعيتها المالية. وبالرجوع للمادة 88 نجد أن المشرع الجزائري أناط مهمة تصديق حسابات الدولة لمجلس المحاسبة وذلك وفقا للمبادئ النظامية والصدق والوفاء.
  - **مبدأ الشفافية،** من خلال إقرار تصنيف جديد للنفقات العامة (أربعة تصنيفات) وعصرنة النظام المحاسبي العمومي ليصبح قادرا على توفير معلومات مالية ذات جودة عالية تلي احتياجات مستخدميها وكذا تحسين محتوى مشروع قانون المالية (أربعة أجزاء بما فيها الملاحق التفسيرية) وايضا اثرائه بمجموعة متكاملة من الوثائق والمستندات التفسيرية؛
  - **مبدأ المسئولية ورقابة الأداء:** من خلال منح مرونة تسيير أكبر للآمرين للتصرف في الإعتمادات المالية مع تعرضهم للمسائلة الصارمة عن النتائج المحققة للتأكد من مدى بلوغ الأهداف المسطرة مسبقا التي يتم قياسها بواسطة مؤشرات الأداء المرتبطة بها (المادة 87)، حيث تناولت المادة 33 من القانون 18-15 امكانية تعديل التوزيع الأولي لاعتمادات البرامج سواء عن طريق النقل، التحويل أو الالغاء، وكما تطرقت المادة 81 منه إلى سن قانون يحدد الانضباط الميزاني والمالي للأعوان المكلفين بتنفيذ عمليات الميزانية العامة (المادة 81)؛
  - **مبدأ توازن الميزانية:** قام المشرع الجزائري بموجب القانون العضوي 18-15 بالتأكيد القانوني على هذا المبدأ حسب النظرية الكيترية، والتي تتيح اللجوء إلى عجز موازني في سبيل تحقيق توازن اقتصادي، حيث قدمت المادة 03 من القانون العضوي 18-15 تعريف جديد لقانون المالية، حيث نصت صراحة على أن قانون المالية السنوية يحدد موارد وأعباء الدولة، وأيضا التوازن الميزاني والمالي الناتج عنه، مع مراعاة توازن اقتصادي محدد، فهو بذلك يتخلى عن مصطلح التوازنات العامة المسطرة في مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية متعددة السنوات والسنوية، المتضمنة في تعريف قانون المالية طبقا للمادة 01 من القانون 84-17 (بوسطيلة، 2013/2012). كما أعطى لهذا التوازن أهمية قصوى نستخلصها عبر حرصه على تقديم المعلومات الكافية واللازمة المتعلقة به، حيث تم تكليف الحكومة بتقديم عرض أمام البرلمان قبل نهاية الثلاثي الأول من السنة المالية يتضمن تقريرا حول تطور وضعية الاقتصاد الوطني وحول توجه المالية العمومية (المادة 72). كما تم تخصيص جدول خاص لتوضيح التوازنات الميزانية والمالية والاقتصادية في مشروع قانون المالية (المادة 73)، أيضا أن يتم إرفاق قانون المالية للسنة بتقرير عن الوضعية والآفاق الاقتصادية والاجتماعية والمالية على المدى المتوسط ويبين على الخصوص التوازنات الاقتصادية والمالية التقديرية (المادة 75).
- **تعزيز الرقابة المالية على تسيير المال العام:** تهدف أحكام القانون 15/18 إلى تعزيز وتفعيل رقابة صارمة على عمليات تنفيذ ميزانية الدولة وذلك من خلال:

- تفعيل رقابة الأداء التي تعنى بتقييم نشاط هيئة ما للتحقق مما إذا كانت مواردنا قد تم التصرف فيها بشكل يضمن تحقيق الاقتصاد، الكفاءة والفعالية (حيرش و طرشي، 2018، صفحة 09)؛
- تعزيز الرقابة البرلمانية من خلال الرفع من جودة المعلومات المقدمة له، وذلك بإرفاق كل من مشروع قانون المالية والقانون المتضمن تسوية الميزانية بمجموعة من الوثائق والتقارير تكون واضحة وتعبر بصدق عن الوضعية المالية لنشاط الحكومة في سبيل تحسين جودة النقاش حول قانون المالية؛
- إعادة تفعيل قانون تسوية الميزانية (المادتين 86-87)، الذي يتضمن تقييم وتحليل لنتائج تنفيذ الميزانية العامة، حيث يعاين ويضبط لكل سنة مالية المبلغ النهائي للإيرادات المحصلة والنفقات المنفذة فعلا، نظرا لأهميته فقد تم تقليص آجال إعدادة ومناقشته، حيث أنه بداية من سنة 2026 سيتم إعدادها بالرجوع للسنة المالية -1 (2025)؛
- تعزيز دور مجلس المحاسبة من خلال تكليفه بالمصادقة على الحسابات المالية للدولة وفق المبادئ النظامية والصدق والوفاء (المادة 88).

● تحسين جودة المعلومات المحاسبية وتعزيز الإبلاغ الحكومي: بموجب المادة 65 من القانون العضوي 18-15، يتوجب على المحاسبين مسك محاسبة ذات ثلاث أبعاد: محاسبة الصندوق، محاسبة الالتزامات ومحاسبة تحليلية. فإذا كان مسك محاسبة قائمة على الأساس النقدي سيمكن من رصد النفقات والإيرادات، وبالتالي تحديد فائض أو عجز الموازنة العامة، فإن مسك محاسبة الالتزامات وفق المعايير الدولية لمحاسبة القطاع العام (IPSAS)، سيضمن الاعتراف بجميع ممتلكات الدولة واستثماراتها، مما سيسمح بتوفير معلومات ذات جودة عالية عن المركز المالي للدولة، حيث ينص القانون 23-07 المؤرخ في 21 يونيو 2023 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، تطابقا مع المعيار الأول "عرض البيانات المالية" لمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، 2021، صفحة 168) والتي تنص على إعداد خمسة (05) قوائم مالية تستخدم في إعداد الحساب العام للدولة (المادة 96 من القانون 23-07)، إذ تتمثل هذه القوائم في الحصيلة أو الوضعية المالية؛ حساب النتائج أو قائمة النجاعة المالية؛ جدول تدفقات الخزينة؛ جدول تباين الوضعية الصافية المالية؛ الملحق الذي يتضمن مذكرات تحدد القواعد الرئيسية والطرق المحاسبية والمذكرات التوضيحية الأخرى (المادة 95 من القانون 23-07)، حيث ستمكن هذه القوائم الواجب استيفاءها لمجموعة من الخصائص النوعية (الصدق، الاتساق، الأهمية النسبية، التوقيت المناسب والملائمة، ...) من استعمال مؤشرات التحليل المالي لتقييم الاستدامة المالية للدولة وملائتها لاتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة.

### 3.4. آفاق الاستدامة المالية ضمن ميزانيتي سنة 2023-2024 المعدة في إطار القانون العضوي 18-15:

بداية من سنة 2023 تم تطبيق القانون العضوي 15-18 ودخوله حيز التنفيذ، وهذا في إطار مساعي الحكومة لتحسين مبادئ الحوكمة وتحسين تسيير المالية العمومية وتعزيز نجاعته وفعالته وتوجيهه نحو النتائج. حيث يندرج إعداد قوانين المالية لسنتي 2023 و2024 في إطار يعكس خطط عمل الحكومة والتوجهات الكبرى للسياسة العمومية، مع الحرص على توافقها مع الموارد المالية التي يمكن تعبئتها، ضمن مقاربة النتائج والأداء القائمة على تحقيق الأهداف المسطرة مسبقا من خلال الإطار الميزانياتي المتوسط المدى، في سبيل ضمان استدامة تغطية النفقات العامة وتعزيز النمو الاقتصادي.

تندرج قوانين المالية لسنتي 2023 و2024 في سياق اقتصادي واجتماعي يتسم بالاستقرار النسبي للأوضاع الاقتصادية ناتج عن إرتفاع أسعار المواد الطاقوية متأثرة بالصراع الروسي الأوكراني وانتعاش القطاع الاقتصادي خارج المحروقات، حيث أن التقديرات الميزانياتية اعتمدت كسعر مرجعي لبرميل النفط قيمة 60 دولار أمريكي، و70 دولار أمريكي كسعر سوق تقديري لبرميل النفط خلال الفترة 2024-2026.

كما تميزت هذه الفترة بالسياسة العمومية الموجهة نحو تعزيز التنمية الاجتماعية وتعزيز القدرة الشرائية للمواطنين وتحسين ظروف معيشتهم، من خلال فتح الكثير من مناصب العمل، رفع التجميد على جميع أنواع الترقيات المهنية، إحداث منحة البطالة ورفعها وأيضا عبر تدعيم أسعار مختلف السلع الغذائية الأساسية (سكر، حليب، زيت حبوب...).

#### - الميزانية العامة لسنة 2023:

تضمنت أحكام قانون المالية لسنة 2023 تقديرات الإيرادات النهائية للميزانية بقيمة 7 901.90 مليار دينار، وأعباء نهائية للميزانية مقدرة بـ 13 786.80 مليار دينار، حيث ساهمت الاعتمادات غير المخصصة الموضوعة تحت تصرف وزير المالية والمقدرة بـ 2 486.00 مليار دينار في ارتفاع هذه النفقات. وفي هذا السياق تم تسجيل عجز ميزاني متوقع بقيمة 5 884.90 مليار دينار، أي بزيادة قدرت بـ 5 692.2 مليار دينار مقارنة بالعجز الموازي المسجل سنة 2022 (192.70 مليار دينار)، كما كان لأعباء الدين العمومي التي عرفت ارتفاعا معتبرا، حيث انتقلت من 258.98 مليار دينار سنة 2022 إلى 526.94 مليار دينار في 2023، وتغطية منحة البطالة المقدرة بـ 376.34 مليار دينار وأيضا مساهمات الدولة في صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية التي قدرت بـ 340 مليار دينار، مساهمة كبيرة في هذا العجز (Ministère des finances, 2022, pp.13-14).

ومع صدور قانون المالية التصحيحي لسنة 2023 تم تعديل تقديرات الإيرادات النهائية للميزانية إلى 8 925.70 مليار دينار، والأعباء النهائية للميزانية إلى 14 706.8 مليار دينار. وهو ما سيؤدي إلى خفض العجز موازي إلى 5 781.10 مليار دينار.

#### - الميزانية العامة لسنة 2024:

تضمنت المادة 02 و03 من قانون المالية لسنة 2024 تقديرات كل من الإيرادات النهائية للميزانية بـ 9 105.30 مليار دينار، أما عن الأعباء النهائية للميزانية فقد قدرت بـ 15 275.30 مليار دينار، وهو ما سيؤدي إلى تسجيل عجز ميزاني متوقع بقيمة 6 170.00 مليار دينار وعجز بالرصيد الإجمالي للخزينة مقدر بقيمة 7 073.20 مليار دينار.

تم تقسيم اعتمادات الموازنة العامة لسنة 2024 على 50 محفظة برنامج، تنقسم إلى 141 برنامج و293 برنامج فرعي، أين تم تخصيص مبلغ بقيمة 1 920.38 مليار دينار كاعتمادات غير مخصصة تحت تصرف وزير المالية، كما سجلت نفقات المستخدمين ارتفاعا بمبلغ 674.59 مليار دينار (+15.1%) مقارنة باعتمادات قانون المالية التصحيحي لسنة 2023، وذلك للتكفل بالمناصب المالية والاثار المالي لمختلف عمليات التوظيف ومراجعة الشبكة الاستدلالية للأجور (وزارة المالية الجزائرية، 2023، صفحة 24).

وعلى خلاف قانون المالية لسنة 2023، تضمن الجزء الرابع من قانون المالية لسنة 2014 الجدول "د" الذي يحدد التوازنات الميزانية والمالية والاقتصادية، عبر تقديم تقديرات المؤشرات الميزانية المتوقعة خلال الثلاث سنوات 2024-2026 وأهم مؤشرات الاقتصاد الكلي (ناتج داخلي خام بنسبة نمو 4.2% سنة 2024، 3.9% لسنة 2025 و4% سنة 2026).

مما سبق، يتضح جليا تمسك الحكومة الجزائرية بالرؤيا الكثرية، حيث تضمنت التقديرات والتنبؤات الميزانية متوسطة المدى حدوث عجوزات ميزانية معتبرة خلال الفترة 2023-2026، يتم تمويلها عبر قائم صندوق ضبط الإيرادات وباللجوء للاستدانة (تمويل بنكي وغيره) وطرح سندات الخزينة وهو ما سيؤدي إلى تراكم فوائد هذه الديون على كاهل الخزينة. كما يستمر اعتماد وزارة المالية في رسم السياسة العمومية للحكومة بشكل أساسي على العائد الربيعي للبتروك كموارد رئيسي في تعبئة مواردها المالية. وفيما يتعلق بعدم استقرار تقديراتها الميزانية وكثرة مراجعتها سواء خلال سنة التنفيذ من خلال قانون المالية التصحيحي أو حتى على المدى المتوسط عبر تعديل تقديرات الإطار الميزانياتي المتوسط المدى، وهو ما يطرح التساؤل عن مدى تجسيد الرخصة البرلمانية

وفعالية الرقابة التشريعية، وأيضا أهمية هذا الإطار ومختلف الآليات المبتكرة بموجب احكام القانون العضوي 18-15 ومساهمتها في تحقيق استدامة مالية بالجزائر.

## 5. خاتمة:

إن تذبذب أسعار النفط وعدم استقرارها أدى إلى تراجع الإيرادات العامة وضعف قدرة التمويل للخزينة العمومية، ما جعل الدولة أمام الكثير من الضغوطات جراء إلزامية قيامها بتدابير وإصلاحات عميقة بهدف استعادة التوازن الميزاني واحتواء وتقليص عجوزات الموازنة وإيجاد حلول لسد وتغطية احتياجات التمويل للخزينة العمومية دون المساس بحقوق الأجيال القادمة.

إن انتهاج الجزائر لسياسة إنفاق موسعة، تركز على الجانب الاجتماعي على حساب الجانب الاقتصادي، نظرا لضخامة الاعتمادات المخصصة لأعباء المستخدمين وتسيير المصالح الادارية وتسديد أعباء الدين العام، تسبب في زيادة الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، ما أدى إلى تراكم عجوزات الموازنة متعمدة لسنوات طوال، حيث أنه لتغطية احتياجات تمويل الخزينة العمومية قامت الحكومة باللجوء لعدد محدود من الاختيارات، على الرغم من انعكاساتها السلبية: إستعمال مدخرات صندوق ضبط الإيرادات وتأكلها خلال فترة وجيزة، و الاستدانة الداخلية (بنكية وغير بنكية) وما ينجر عنها من تراكم لفوائد القروض ما يثقل بكاهل الخزينة العمومية وتحمله الأجيال القادمة، وكذا اللجوء للتمويل غير النقدي وما تلحقه بضرر بالاقتصاد الوطني نتيجة ضخ كتلة نقدية كبيرة دون مقابل من السلع ما تتسبب في ارتفاع معدلات التضخم.

ولقد جاء القانون العضوي 18-15 بجملة من الإجراءات والتدابير التي تضمن التسيير الفعال للمالية العمومية وتحسين عملية اتخاذ القرار المالي بهدف تحقيق استدامة مالية، لاسيما من خلال مقارنة النتائج والإطار الميزانياتي المتوسط المدى وتفعيل الرقابة البرلمانية ورقابة مجلس المحاسبة.

من خلال ما توصلت إليه هذه الدراسة يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات التي نأمل أن تساهم في تحقيق الاستدامة المالية بالجزائر، وهي كالتالي:

- السهر على التطبيق الصارم والسليم لمحاور الإصلاح الميزانياتي، مع تعزيز مسار القرار المالي من خلال إعطاء أهمية قصوى لعملية تقدير النفقات العامة، من خلال تحسيس المسيرين بضرورة دقة التقديرات وواقعيتها وعدم المغالاة فيها مع ضرورة الحرص على إنسجامها مع الأولويات القطاعية؛
- الحرص على التحسيد الفعلي للرخصة البرلمانية وتحقيق الانضباط المالي؛
- حوكمة الإنفاق العام والحرص على تقليص عجوزات الميزانية عبر توجيه السياسة العمومية نحو النشاط الاقتصادي بدل الجانب الاجتماعي، على أن يتم تمويل الاستثمارات العمومية بواسطة فوائض الإيرادات البترولية المحققة خلال سنوات الرفاهية؛
- تفعيل المادة 37 من القانون العضوي 18-15 من خلال ضبط الإطار العام لمشاركة القطاع الخاص في تحمل الأعباء العامة للموازنة، مقابل منحهم تحفيزات فعلية وملموسة؛
- السهر على تنويع مصادر تعبئة الموارد المالية للدولة والتحول التدريجي من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد حقيقي (القطاع الزراعي، السياحي، الصيد البحر،...)
- العمل على زيادة حصيلة الجباية العادية، لاسيما عبر ترشيد النفقات الجبائية ومحاربة الغش والتهرب الجبائي؛
- تصحيح الخلل الهيكلي الواقع في جانب النفقات العامة للميزانية العامة مع إعادة تنظيم وضبط الإعانات الصريحة والضمنية والتأكد من وصولها لمستحقيها.

## 6. الأشكال والرسومات البيانية:

الجدول رقم (01): تطور مؤشرات المالية العمومية بالجزائر خلال الفترة (2014-2022) (مليار دج)

السنوات / المؤشرات	الإيرادات العامة	النفقات العامة	عجز الميزانية	عجز الرصيد الاجمالي للخرينة
2014	5 738.40	6 995.70	-1 257.30	-1 375.30
2015	6 995.70	7 656.30	-2 553.20	-2 621.70
2016	5 110.10	7 297.50	-2 187.40	-2 245.30
2017	6 047.90	7 282.70	-1 234.80	-1 590.30
2018	6 751.40	7 726.30	- 974.90	- 1 515.10
2019	6 601,60	7 741,30	-1 139,70	-1 964,60
2020	5 640,90	6 902,90	-1 262,00	-2 198,50
2021	6 597,50	7 436,10	-838,60	-1 588,80
2022	9 467,30	9 660,00	-192,70	-791,30

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على: التقارير السنوية للبنك المركزي لمختلف سنوات الدراسة.

الجدول رقم (02): تقديرات قانون المالية 2023 والإطار الميزانياتي المتوسط المدى للفترة 2023-2025 (مليار دج)

التعيين	2023		الإطار الميزانياتي المتوسط المدى	
	قانون المالية السنوي	قانون المالية التصحيحي	2024	2025
الإيرادات النهائية	7 901.90	8 925.90	8 187.20	8 454.60
الأعباء النهائية	13 786.80	14 706.82	13 918.40	13 998.40
العجز الموازي	-5 884.90	-5 780.92	-5 731.20	-5 543.80
الرصيد الاجمالي للخرينة	-6 677.40	-6 573.40	-6 634.40	-6 447.00

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على قانون المالية لسنة 2023، قانون المالية التصحيحي لسنة 2023 و تقرير عرض مشروع قانون المالية لسنة 2023 و تقديرات سنتي 2024 و 2025.

الجدول رقم (03): تقديرات قانون المالية لسنة 2024 والإطار الميزانياتي المتوسط المدى للفترة 2024-2026 (مليار دج)

التقديرات / السنوات	2024	2025	2026
الإيرادات النهائية	9 105.30	9 537.20	9 881.90
الأعباء النهائية	15 275.28	15 900.40	15 705.60
العجز الموازي	-6 170.00	-6 363.30	-5 823.70
الرصيد الاجمالي للخرينة	-7 073.20	-7 266.50	-6 726.90

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على قانون المالية لسنة 2023، قانون المالية التصحيحي لسنة 2023 و تقرير عرض مشروع قانون المالية لسنة 2023 و تقديرات سنتي 2024 و 2025.

## 7. قائمة المراجع:

- بوسيطه سميرة، "دراسة مفهوم التوازن الميزاني في القانون الجزائري"، مذكرة الطور الأول لمدرسة الدكتوراه، تخصص الدولة والمؤسسات العمومية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2013/2012.
- مختار عصماني، "الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، جامعة البويرة، (2021/2020).
- أحمد عمر الراوي، "السياسات المطلوبة لتحقيق الاستدامة المالية في العراق والحد من آثار الدين العام"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 11، العدد 27، 2019، الصفحات 1-15.
- أكحل محمد، "القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية وإصلاح تسيير المالية العامة"، مجلة العلوم القانونية والإجتماعية، المجلد 07، العدد 02، 2022، الصفحات 704-719.
- بن عودة حساني، وعبد الكريم كافي، "تقييم عمليات الإيداع والسحب لصندوق ضبط الإيرادات"، مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، 2021، الصفحات 106-119.
- عثمان مودن، وزهيرة الإدريسي، "الإصلاح المحاسباتي بالمغرب بين هاجس الصدقية ومطلب الحكامة"، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد 05، العدد 01، 2020، الصفحات 373-382.
- علي قروود، و نسرين كزيز، "آليات تمويل عجز الموازنة في الجزائر بين التمويل التقليدي والتمويل غير التقليدي - حالة الجزائر (2007-2017)-"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد 04، 2018، الصفحات 192-209.
- عيادة سعيد حسين الحسني، ومحمد رحيم سالم، "استدامة المالية العمومية وسبل تحقيقها في العراق"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 12 العدد 29، 2020، الصفحات 18-40.
- فايزة حيرش، ومحمد طرشي، "الرقابة على أداء الوحدات الحكومية في ظل عصرنة نظام المحاسبة العمومية في الجزائر"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 20، 2018، الصفحات 03-16.
- مراد بوعيشاوي، و غزالي عماد، "تصميم وإعداد الإطار الميزانياتي المتوسط المدى كآلية لتحقيق استدامة مالية للدولة في ظل القانون العضوي الجديد رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية"، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 11، العدد 01، 2021، الصفحات 374-389.
- مروان بن قيدة، و الجيلالي بوزكري، "إصلاح الدعم الحكومي في الجزائر بين مقتضيات الفعالية الاقتصادية ومتطلبات الوضع الاجتماعي"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 17، العدد 26، 2021، الصفحات 17-34.
- إلياس كشاوي، "استراتيجية إرساء أسلوب الموازنة العامة حسب البرامج والأهداف في الجزائر ضمن القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية رقم 18-15 -الدوافع والمنافع-"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 07، العدد 01، 2022، الصفحات 427-444.
- مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، (2021)، "إصدارات معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام"، طبعة 2021، الجزء الأول، 2021.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015 -التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2018 -التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
- وزارة المالية الجزائرية، تقرير عرض مشروع المالية لسنة 2024 وتقديرات سنتي 2025 و2026.

- القانون العضوي 15-18 المؤرخ في 02/09/2018 المتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم. الجريدة الرسمية، العدد 53.
- المرسوم التنفيذي رقم 20-335 المؤرخ في 2020/11/22، الذي يحدد كفاءات تصميم وإعداد الإطار الميزانياتي المتوسط المدى، الجريدة الرسمية، العدد 71.
- القرار المؤرخ في 2021/06/08 الذي يحدد مهام اللجنة العليا لتقييم المخاطر الميزانية والتحفيز وتنظيمها. الجريدة الرسمية، العدد 56.
- FMI, "Assessing Sustainability ", 2002.
- OCDE, "Government at a Glance 2009", 2009.
- schick, A., "Sustainable Budget Policy: concept and approaches". OCDE Journal on budgeting, Volume 5-N°01, 2005, pp. 107-126.
- Sturm, M., Guetner , F., & Alegre, J. , "Fiscal policy challenges in oil-exporting countries a review of key issues". European Center Bank, Occasional paper series- N° 104, 2009.
- Ministère des finances, " Rapprt de présentation du projet de la loi de finances pour 2023 et les perspectives pour 2024 et 2025".
- International Budget Partnership, www.internationalbudget.org, Consulté le 23 Février 2024.